السبيعي يطالب وزير التربية بنسخة من اتفاقية «التطبيقي» مع أكاديمية باريس

وجه النائب الحميدي بدر السبيعي سؤالا الى وزير التربية ووزير التعليم العالي ونص السؤال على:

1 – يرجى تزويدي بنسخه من الاتفاق الموقع بين الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب مع أكاديمية باريس، مع الترجمة الرسمية المعتمدة ؟

2 – كم التكلفة المالية للاتفاق والمدة الزمنية لإتمامه ؟ وهل تم إجراء أي تعديلات على الاتفاق لاحقا ؟

3 – هل يتعلق الاتفاق بالاعتماد الأكاديمي لنظام التعليم والتدريب أو يتعلق بالعمل الإداري ؟

4 – يرجى تزويدي بنسخه من قرارات الاعتماد وملحقاتها التي أسفرت عنه نتائج الاتفاق ؟

5 – هل تم الحصول على موافقة الجهاز الوطني للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم ؟ مع تزويدي برأي الجهاز ؟ 6 – هل تعتبر كل جامعة أو كلية أو معهد في أي دولة بالعالم حاصلة على الاعتماد الأكاديمي من أكاديمية باريس معترف بها في المعادلة بدولة الكويت ؟

الغانم يستقبل نائبة رئيس مفوضية شؤون اللاجئين ويبارك للسعودية فوز الهلال بدوري أبطال آسيا

الغانم مستقبلا كيلي كلمنتس

استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في مكتبه امس نائبة رئيس المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة كيلي كليمنتس التي تقوم حاليا بزيارة للبلاد.

وحضر اللقاء النواب الدكتور عبدالكريم الكندري وخالد الشطي ومبارك الحريص وخلف دميثير العنزي وممثل المفوضية الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي خالد خليفة ومدير مكتب المفوضية في الكويت الدكتور سامر حدادين كما بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم امس ببرقية تهنئة إلى رئيسة المجلس الوطني في جمهورية سورينام جنيفر جيرلنغز – سايمونز وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلادها

وبارك الغانم لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز ولسمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان وللشعب السعودي كافة بفوز نادي الهلال السعودي بدوري أبطال آسيا. وقال الغانم : نتقدم بخالص التهاني لنادي الهلال السعودي وإدارته ولاعبيه وجماهيره لحصده اللقب القاري

«التشريعية» ترفض الاقتراح بقانون بإنشاء جهاز مراقبي شؤون التوظيف

رياض عواد

رفضت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية الاقتراح بقانون بإنشاء جهاز مراقبي شؤون التوظيف المقدم من النائبين علي الدقباسي وعسكر العنزي، وجاء في تقرير اللجنة الذي أحيل إلى المجلس ما يلي: أحال رئيس مجلس الأمة إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية الاقتراح بقانون المشار اليه بتاريخ 2017/11/15، وذلك لبحثه ودراسته وتقديم تقرير بشأنه إلى المجلس.

وقد ورد بتاريخ 2018/1/4 طلب بإضافة اسم العضو عسكر العنزي الى الاقتراح بقانون.

اجتماع اللجنة: عقدت اللجنة لهذا الغرض اجتماعها بتاريخ 2019/11/4.

موضوع الاقتراح بقانون: يتكون الاقتراح بقانون من 25 مادة موزعة على ثلاثة فصول، وذلك على النحو التالي: 1 ـ الفصل الأول: ـ جاء بمادة واحدة تحدد المصطلحات المستخدمة في الاقتراح بقانون.

2 ـ الفصل الثاني: يتكون من 7 مواد تتعلق بإنشاء جهاز مراقبي شؤون التوظيف وتشكيله وأهدافه، أهم ما جاء به من أحكام تتمثل بالآتي: ـ يتبع الجهاز وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء، ويرأس الجهاز رئيس بدرجة وزير يعين بموجب مرسوم لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة.

ـ تشكل بالجهاز لجنة عليا تضع الهيكل التنظيمي للجهاز ولائحة النظام الأساسي له.

ـ يمارس الجهاز دورا رقابيا يستهدف تحقيق رقابة مسبقة ولاحقة على الأداء الإداري للأجهزة الخاضعة للرقابة والتدقيق واقتراح القرارات والأنظمة والآليات لها.

3 ـ الفصل الثالث: يتكون من 17 مادة تحدد نطاق رقابة الجهاز واختصاصاته، وأبرز ما جاء فيه من أحكام تتمثل بالآتي: ـ يرفع رئيس الجهاز تقريرا دوريا نصف سنوي عن أعمال وأداء الجهاز الى وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء لعرضه على مجلس الوزراء.

ـ يتعين على الجهات الخاضعة لرقابة الجهاز تصويب الملاحظات التي يرصدها الجهاز خلال 60 يوما من صدورها.

ـ معاملة مراقبي شؤون التوظيف معاملة مديري الإدارات. ـ ينقل للعمل بالجهاز جميع العاملين بقطاع مراقبي شؤون التوظيف بديوان الخدمة المدنية مع احتساب سنوات الخدمة السابقة لهم بالكامل.

يهدف الاقتراح بقانون ـ حسبما جاء في مذكرته الإيضاحية ـ الى إنشاء جهاز خاص بالرقابة الإدارية بحيث يحل محل قطاع مراقبي شؤون التوظيف بديوان الخدمة المدنية وتكون له صلاحيات أوسع واشمل.

عرض عمل اللجنة: بعد البحث والدراسة، تبين للجنة أن ما جاء في الاقتراح بقانون محقق في قوانين وقرارات أخرى وذلك على النحو التالي:

ـ القانون رقم 30 لسنة 1964 بإنشاء ديوان المحاسبة، المادتان 5 و10.

ـ قرار مجلس الخدمة المدنية رقم 10 لسنة 2002 بشأن نظام تعيين مراقبين لشؤون التوظيف بالوزارات والإدارات الحكومية والجهات الملحقة التابعين لديوان الخدمة المدنية – المادتان 1 و6.

لذلك، ترى اللجنة عدم الحاجة لإنشاء جهاز مراقبي شؤون التوظيف الوارد في الاقتراح بالقانون وذلك لتداخل اختصاصات هذا الجهاز مع اختصاصات ديوان المحاسبة وإدارة مراقبي شؤون التوظيف التابعة لديوان الخدمة المدنية.

رأي اللجنة (التصويت): بعد المناقشة وتبادل الآراء، انتهت اللجنة الى عدم الموافقة بأغلبية آراء الحاضرين من أعضائها (4: 1) على الاقتراح بقانون للسبب المشار إليه.

رأي الأغلبية: انبنى رأي الأقلية الموافقة على الاقتراح بقانون على أن هناك حاجة لإنشاء جهاز متخصص في مجال الرقابة الإدارية تكون له صلاحيات أوسع وأشمل يحل محل قطاع مراقبي شؤون التوظيف بديوان الخدمة المدنية

نظمتها الحركة الشعبية الوطنية والمشاركون طالبوا بالقضاء على الفساد وإبعاد «المنافقين»

ندوة «رؤية جديدة»: الحكومة المقبلة أمام مفترق تعزيز الثقة

أكد المشاركون في ندوة الحركة الشعبية الوطنية الكويتية تحت عنوان: «رؤية جديدة» على أهمية المرحلة المقبلة في رسم خارطة الكويت الحديثة من خلال خطوات بناءة تعزز الثقة بمخرجات الحكومة الجديدة والاعتماد على الكفاءات والشباب الكويتي، والقضاء على الفساد وإبعاد المنافقين عن واجهة العمل السياسي والوزاري، وتقريب أصحاب الفكر والتنمية والولاء للكويت.

شارك في الندوة رئيس الحركة الشعبية الوطنية سعود الحجيلان، والأمين العام للحركة الشعبية الوطنية د. أحمد المليفي، ورئيس المكتب السياسي في الحركة الشعبية الوطنية أسامة الطاحوس، ورئيس حزب المحافظين المدني حماد النومسي، ورئيس اللجنة المركزية للمنبر الديموقراطي الكويتي بندر الخيران، وممثل الحركة الدستورية الإسلامية معاذ الدويلة.

المشاركون في ندوة «رؤية جديدة»

الحجيلان: نطالب بتعيين الكفاءات الوطنية الشبابية وتشكيل حكومة مهنية تفتح ملفات الفساد من جديد

المليفي: نحتاج لإدارة راشدة تحدث منعطفاً حقيقياً في إدارة البلد وقرارات إصلاحية سريعة

الطاحوس: الكويت بحاجة إلى رجل إصلاحي مثل الشيخ ناصر صباح الأحمد لكشف الفساد

مسؤوليات كبيرة

بداية قال رئيس الحركة الشعبية الوطنية سعود راشد الحجيلان، اننا نتحدث عن رؤية جديدة لواقع الكويت فقبل أيام قليلة تم تكليف رئيس الوزراء الجديد الشيخ صباح الخالد خلفا للرئيس السابق سمو الشيخ جابر المبارك الذي لم يقم بدوره على أكمل وجه وتسبب بأمور أضرت الكويت، مشيرا إلى أنه لا يوجد لدينا أي خلاف على شخصه وإنما نتحدث عن أدائه الذي كان دون المستوى.

واشار إلى أن أمام الشيخ صباح الخالد مسؤوليات كبيرة في أن يحقق تطلعات صاحب السمو الأمير والشعب الكويتي، حيث أمر صاحب السمو الأمير بدفع عجلة التنمية ومحاربة الفساد، وهذا عبء كبير عليه، ولكن بما أنه كلف بهذه المهمة فمن مسؤولياته أن يلبي تطلعات الشعب على كافة المستويات.

وذكر ان ما حدث مع مجلس الوزراء الأخير، أن الوزراء لم يغيروا من الأسلوب السائد في الكثير من المجالس حيث هناك محسوبية ومحاصصة، ولا ننكر ان هناك من الوزراء من فيهم الخير ولكنهم أمام هذا الطوفان أقلية، ونرى أن هناك من يمارس الضغط في مجلس الوزراء لإزاحتهم، وأنا أعني بكلامي الشيخ ناصر صباح الأحمد الذي بدأ بخطة تنموية قوامها ألا يكون الاعتماد في الدخل على النفط فقط وإنما تنويع المصادر.

وشدد الحجيلان على ضرورة أن يضع رئيس الوزراء الجديد مصلحة الكويت فوق كل شيء، وأن يكون هناك كفاءات وطنية شبابية وحكومة مهنية تفتح ملفات الفساد من جديد، مشيرا إلى أن على وزارة الداخلية أن تكون صمام الأمان بحق، وأن تتابع قضية الاختلاسات في الضيافة، فالبعض منهم يسرح ويمرح وقد يكون في الصفوف الأولى مع قيادات في الدولة.

تنويع مصادر الدخل

ودعا إلى تنويع مصادر الدخل، وأن يكون لدى الوزراء جدول زمني لتطبيق خطة عمل حقيقية، ونؤكد على كلمة حقيقية لأننا لو رجعنا للتاريخ فسنرى أن كل وزير متخصص في التنمية يتحدث عن خطة حقيقية ولكن الواقع مغاير تماما، ونقول لهم كفاكم كذبا وخططا لا تسمن ولا تغني من جوع، فنحن نريد إصلاحا حقيقيا وكويتا جديدة ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب.

وتابع الحجيلان بأنه لا بد من أن يكون هناك تعديل في الدستور فبعد مضي 50 عاما نحتاج إلى التغيير، بحيث يكون للشعب قرار في حل البرلمان، ولدينا وقائع في البرلمانات الأخرى مثل بريطانيا حيث يحق للملكة حل البرلمان ويحق للشعب إبداء رغبته في حل البرلمان كذلك.

إدارة راشدة

وبدوره، قال أمين عام الحركة الشعبية الوطنية د. أحمد المليفي إن إيرادات الكويت خلال 10 سنوات تتجاوز 200 مليار دينار، ولدينا 60% نسبة الشباب وهي نسبة مثقفة ومبدعة وهناك طاقات، متسائلا إذن أين الخلل في بلد صغير يمتلك إيرادات ضخمة ولا يوجد عوائق بحرية ولا زلازل ولا براكين وهناك استقرار ، أين المشكلة كي نصل لمرحلة جديدة؟.

وأكد أننا نحتاج لإدارة راشدة تحدث منعطفا حقيقيا في إدارة البلد، مشيرا إلى أن الخليفة عمر بن عبدالعزيز عندما ما وصل الخلافة غير وزيري العدل والمالية، وأعطى نموذجا للحاكم العادل الذي يحدث الانعطاف الحقيقي من أول يوم، فالجرأة في اتخاذ القرار يحقق الإصلاح.

وبين أن المطلوب من سمو رئيس الوزراء أن يبعث مؤشرات واضحة ويتخذ قرارات سريعة، فبعض الوزراء عندما اتخذ خطوة إصلاحية التف الناس حوله، كما أن الأرض خصبة لتقبل الإصلاح والشعب ينتظر الإصلاح والإدارة الجديدة ليست محملة بأخطاء الماضي بدليل أن الأمير قال له: ثوبك نظيف، وهي شهادة يجب أن يستغلها رئيس الوزراء.

نفق مظلم

ومن جهته، ذكر رئيس المكتب السياسي للحركة الشعبية الوطنية أسامة الطاحوس أن الرؤية الجديدة تنطلق من منطلق دستوري مع حماية حقوق الرأي وأن نقدم المشورة بأمانة ومصداقية وإبعاد المنافقين والمتسلقين، فالرؤية الجديدة ليست حكرا على الحكومة فقط، وإنما تشمل المجلس والحكومة معا.

وخاطب الشيخ صباح الخالد بأن الطريق لجهنم مفروش بحسن النوايا وخصمك ليس الشعب وإنما هو موجود في قبة عبدالله السالم، وهناك أناس يريدون إقصاء أي إصلاحي لأن الكويت أصبحت كيكة، والفساد صار ينال من قيادات الأسرة وهذا أمر خطر، لأن هناك بيعة للشعب.

واضاف بأن الكويت في نفق مظلم من الفساد تبدأ من الداو كيميكال وصندوق الجيش والتضخم في حسابات النواب، متسائلا: من المسؤول عن محاربة الفساد، أين هيئة مكافحة الفساد التي وضعت لها ألغام عطلتها عن أداء واجباتها، إضافة إلى أن هناك تقريرا من مجلس الأمة عن نزاعات بين مجلس الأمناء في الهيئة، ونزاع في بيئة العمل داخل الهيئة.

وذكر الطاحوس أن رئيس مجلس الأمة يتدخل حتى في اختيار الوزراء، وهو سبب في عرقلة البلد وفي شل مجلس الأمة، مخاطباً أسرة الحكم باستثناء صاحب السمو الأمير وسمو ولي العهد هل يرضيكم الخلافات بين أبنائكم؟ هل التويتر والسوشال ميديا هي محل خلافات أبنائكم؟ يا أسرة الحكم لقد دخل الشعب الكويتي في نفق مظلم وعليكم أن تستروا خلافاتكم، فالكويت بحاجة الى رجل مثل الشيخ ناصر صباح الأحمد الذي كشف الفساد وعرى المفسدين.

دستور حقيقي

أما رئيس حزب المحافظين المدني حماد النومسي فذكر أننا في الكويت لا نحتاج إلى رؤية جديدة، فمن يحتاج إليها هو من لديه رؤية قديمة، فالكويت ليست وليدة اليوم ولا وليدة الحكومة المستقيلة، ففي الجانب المالي لم نستغل النفط بالشكل الصحيح ولم نؤسس بلدا صناعيا ولا زراعيا ولا مركزا ماليا وتجاريا، فللأسف الثروة النفطية كانت مسرحا للنهب والسرقة من بعض العصابات فالدول لا تتعامل مع ثرواتها بهذه الطريقة.

وتابع أما في الجانب الإداري في الدولة فنحن نخالف الواقع، وندعي أننا ديمقراطيون وهذا غير صحيح لأن الديمقراطية الحقيقية تقوم على الأحزاب ومشاركة الشعب في القرار وهذا غير موجود بتاتا، إضافة إلى أن المادة السادسة تنص على أن الشعب مصدر السلطات أصبحت حبرا على ورق، وكل السلطات مصادرة من الشعب.

وزاد نحن نحتاج إلى رؤية وإلى بلد، والرؤية تتمثل في أي بلد بأن يكون لدينا دستور حقيقي يعكس ديمقراطية حقيقية، فهناك معارضون مزورون هم أداة بيد الحكومة وتدعمهم بالمال ليكونوا لها أبوابا خلفية.

المال العام

وبدوره، ذكر رئيس اللجنة السياسية للمنبر الديمقراطي الكويتي بندر الخيران أن ما حدث أخيرا هو أن وزيرا رأى مظهر فساد في وزارته وأحاله للتحقيق، وهذا أمر صحي، ولكن لأن هناك خللا في إدارة الدولة، أصبح الإبلاغ عن الفاسدين أمرا مربكا وأغلقت الساحات، والسبب في ذلك أن المبتلى طرف من اسرة الحكم، ولو كان شخصا عاديا لما رأينا ذلك، مشيرا إلى أن جريمة سرقة المال العام في ظل الاحتلال كان يعدم صاحبها لأن الوطن يومها بحاجة إلى كل فلس.

وبين أن من أسباب تخلفنا أننا نسند الأمور إلى غير أهلها، وعدم تطبيق الدستور الكويتي، الذي لم يذكر أبدا أن السلطة التنفيذية يجب أن تكون من أسرة الحكم، ولذلك رأينا معركة بين أقطاب الأسرة على تسيد المشهد السياسي، موضحا ان المطلوب هو الالتزام بالدستور، فما نريده هو وطن آمن ديمقراطي.

وأضاف الخيران بأنه إذا لم يكن هناك توجه شعبي في الوزارة فلا طبنا ولا غدا الشر، وحتى لو جاءت كفاءات من الأسرة فسيبدأ الضغط عليهم، إذ الأفضل أن تنأى اسرة الحكم بنفسها عن الوزارات، وأن نعطي الشعب الكويتي ما يستحق من مساحة لإبداء رأيه وخدمة وطنه.

وأكد أنه إن لم تكن هناك نوايا لدى الحكومة القادمة بتهيئة المناخ للمصالحة الحقيقية وسن قانون عفو عام يسقط السوابق عن جميع المدانين من أصحاب الرأي السياسي فإننا سنبقى على ما نحن عليه ولن نشعر باي تغيير.

عفو عام

اما ممثل الحركة الدستورية الإسلامية معاذ الدويلة فبين أن الكويت اليوم تمر بمرحلة سياسية جديدة بتولي الشيخ صباح الخالد رئاسة الوزراء، فالأمر الآن بيده فإما أن يذكر الشعب حقبته السياسية ويقول «والنعم»، أو يلطخ صورة هذه الحقبة، وإما أن تكون حكومة إنجازات أو محرقة سياسية، مشيرا إلى أن العلاقة مع الشيخ صباح الخالد قائمة على ثلاث ملفات الفساد والعفو الشامل والإصلاح السياسي.

وتابع بأن الفساد يعيش اليوم حقبته التاريخية في الكويت، وقد ثبت أن أصحاب البشوت قد نخروا في جسد هذه الأمة ونهبوا المال العام، أما المواطن البسيط فنجده ضحية لهذا الفساد، مشددا على أن الموقف من رئيس الوزراء سيبنى على أساس موقفه من الفساد.

وذكر أن الملف الثاني هو العفو الشامل، «فكفاكم تهجيرا لشباب الوطن، وقد أصدر صاحب السمو العفو الخاص، وآن الأوان للشيخ صباح الخالد للاجتماع مع مجلس الأمة لإصدار عفو عام، فهذا الملف تحد على رئيس الوزراء القيام به».

واشار الى أن الملف الأخير يرتبط بالإصلاح السياسي، فالتجربة والواقع أثبتا أن الصوت الواحد هو نظام انتخابي مشوه شتت الشعب الكويتي، وتسبب بزيادة التعصب والعصبية بين أبناء الشعب، وفي أكثر من ثلاث دورات حول هذا القانون الكويت من سيئ إلى أسوا بسبب الصوت الواحد، إضافة إلى أن ملف الإصلاح السياسي يتطلب إشهار الأحزاب السياسية ووجود حكومة شعبية ذات أغلبية برلمانية كما آن الأوان أن يكون رئيس الوزراء من الشعب.